الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
3 March 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دراغوليسكو (نائب الرئيس) ..... (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-64501 (A)
0264501

في غياب السيد شارما (نيبال)، ترأس الجلسة نائب الرئيس السيد دراغوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/57/5 (المجلدات الأول والثالث والرابع) و Corr.1 و 2 و 3، و A/57/5/Add.1-9 و Corr.1، و A/57/5/Add.10 و Corr.2 و A/57/5/Add.11 و Corr.1 و 2، و A/57/5/Add.12 و Corr.1، و A/57/201، و A/57/416، و A/57/439)

١ - **السيدة ميرتشانت** (النرويج): أعربت عن تقديرها لمجلس مراجعي الحسابات لما دأب عليه من عمل جيد رغم تزايد الطلبات عليه أكثر من أي وقت مضى. وقالت إن المجلس قد لجأ من باب الحاجة إلى الخبرة الخارجية؛ وشدد وفدها على ضرورة تخصيص الموارد الكافية لأنشطة المجلس واتفقت مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ضرورة النظر في أتعاب مراجعة الحسابات في سياق النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لأن ذلك يؤثر في نطاق عمليات مراجعة الحسابات وتغطيتها وجودتها. وقالت إن مهمة الدول الأعضاء ستكون أسهل أيضا إذا أتيحت تقارير المجلس قبل بداية أعمال اللجنة بوقت طويل؛ وقد كانت اللجنة الاستشارية محقة في ملاحظتها أن تحسين الاتصال والتخطيط سيساعد على ضمان نشر هذه التقارير في الوقت المناسب.

٢ - وقالت إن وفدها مسرور لملاحظة المعايير التي ستوضع مستقبلا فيما يتعلق بتقييم اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات لنتائج تنفيذ توصيات المجلس. وحثت المنظمات التي لم تمتثل بالكامل لتلك التوصيات، لا سيما التوصيات المتبقية من الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أو ما قبلها، على أن تتخذ إجراء في هذا الصدد.

٣ - ومضت تقول إن وفدها مسرور لعدم إبداء المجلس لأي رأي بتحفظ، لكن الوفد لاحظ أن المجلس أبدى ملاحظات بشأن مراجعة الحسابات في ٥ حالات من أصل ١٦. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء تدهور الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ كما لفتت انتباهَه أيضا الملاحظة المتعلقة بحالة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن عدم وجود إجراءات لضمان تسجيل الالتزامات الميدانية بشكل تام وفي الوقت المناسب فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت إلى أن تقدما ملحوظا أحرز في مجال التنفيذ على الصعيد الوطني، الذي يعد طريقة مهمة بالنسبة لهيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير أن وفدها يشاطر المجلس قلقه إزاء مواطن القصور في مراقبة ورصد استخدام الأموال بصورة معقولة وللأغراض المحددة.

٤ - وتابعت كلامها قائلة إن وفدها قد أحاط علما بضرورة تحسين بعض أساليب المحاسبة التي تستخدمها المنظمات، وأنه قلق بشكل خاص لكون بعض من هذه المنظمات يفتقر لاعتمادات استحقاقات انتهاء الخدمة أو للاحتياطيين التشغيلي والمالي أو لكونها سجلت عجزا بينما إيراداتها آخذة في الانخفاض. وحثت تلك المنظمات على تكثيف جهودها من أجل زيادة الإيرادات مع احتواء النفقات وإبقائها ضمن الحدود المعقولة وأن تجري تحسينات على مستوى الإدارة من أجل استعادة ثقة الشركاء المتبرعين.

٥ - وقالت إن وفدها يتفق مع توصيات المجلس بشأن إدارة الصناديق الاستئمانية، ويطلب، بوجه خاص، اتخاذ إجراءات أخرى من أجل استعراض وإغلاق الصناديق غير العاملة والتي لم تعد إليها حاجة. وينبغي أيضا تنفيذ نظام للرصد من أجل منع الإفراط في الإنفاق.

٦ - ومضت تقول إن المجلس قدّم توصيات هامة أيضا بشأن قضايا الإدارة، لا سيما التوصية بضرورة الاضطلاع باستعراض شامل على صعيد الأمم المتحدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تنسيق الجهود خدمةً لمصالح الدول الأعضاء على مستوى الفعالية من حيث التكلفة ومقارنة المزايا بالتكاليف.

٧ - وأوضحت أن من الأمثلة على الدور البنّاء التي تقوم به عمليات مراجعة الحسابات وغيرها من آليات الرقابة مثال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث أن اعتماد دورة سنوية لمراجعة الحسابات يسَّر الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة المالية وزيادة الشفافية والكفاية. ولاحظ وفدها أن من أصل ١٣ توصية قُدمت خلال مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٠، نُفذت ست توصيات وتوجد سبع قيد التنفيذ. ورحب وفدها بالتدابير التي اتخذت فعلا وأعرب عن توقعه أن تتخذ مفوضية شؤون اللاجئين الإجراء اللازم لإتمام تنفيذ التوصيات المتبقية بالكامل.

٨ - وفي حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، قالت إن خَمسا من التوصيات الواردة في تقرير المجلس لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قد نُفذت وأن ثلاثا منها كانت قيد التنفيذ في الوقت الذي كان المجلس يعد فيه تقريره الحالي؛ وأن توصية واحدة فقط هي التي لم تنفّذ. وطرأ تحسن ملحوظ في حالة الأونروا مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛ فمن خلال الإدارة المالية الصارمة واحتواء التكاليف، حققت الوكالة فائضا صافيا في الإيرادات على النفقات بمقدار ٧,٤ ملايين دولار بالنسبة لأنشطتها الممولة من الميزانية العادية. وقالت إن وفدها واثق من أن الوكالة ستسير على منوال توصيات المجلس، لا سيما التوصيات التي دعتها إلى النظر في العرض المتعلق بتكاليف الأعمال الجارية؛ وتقييم التكاليف التشغيلية للمقر من أجل مواصلة ترشيد الموارد؛ وتعزيز جهودها من أجل استرداد مبلغ ٢٦,٨ مليون دولار من الضرائب التي دفعتها الوكالة؛ وتوجيه نداءات أخرى إلى الإدارات المعنية لأن تقبل بالكامل وضع الوكالة بصفتها معفاة من الضرائب.

٩ - **السيد ويتمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلب مضاعفة الجهود الجبارة المبذولة فعلا من أجل تقديم تقارير المجلس قبل أن تبدأ اللجنة أعمالها، حتى يكون للوفود الوقت الكافي للتشاور مع عواصمها. وعموما أيّد وفده الآراء التي أعرب عنها كل من المجلس واللجنة الاستشارية، وأعرب عن سروره لكون بعض من التوصيات الجديدة للمجلس حظيت بقبول فوري من إدارات الهيئات المعنية. وقال إن العرض الموحد الجديد لحالة التوصيات السابقة يشكل تحسنا، لأنه يقدم وسيلة منتظمة لتقييم الأداء على صعيد الإدارة. غير أن وفده يظل قلقا إزاء مضمون بعض النتائج التي توصل إليها المجلس وإزاء عدم تنفيذ بعض التوصيات. فكما أوصى المجلس بذلك مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ينبغي إنهاء الصناديق الاستئمانية والبرامج غير العاملة حتى تتسنى إعادة رصد الموارد المخصصة لها؛ وثمة ٦١ صندوقا استئمانيا لم يُنفَق منها أي شيء خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وكان رصيد ٢٤ صندوقا منها صفراً.

١٠ - وقال إن وفده قلق أيضا إزاء غياب بعض الوثائق الأساسية وإزاء تناقضات في سياسة المحاسبة. فوحدات الرصد والتقييم والمكاتب الفنية ليست لديها دائما تقارير أساسية للتقييم محفوظة في الملف؛ وثمة هيئات أخرى ورد أنها لا تتعقب بشكل صحيح الأموال المستلَمة والمدفوعة خلال تنفيذ المشاريع؛ كما أن التبرعات المعلنة تسجّل بشكل مغاير ضمن صندوق استئماني عام بدلا من تسجيلها ضمن صندوق للتعاون التقني.

١١ - وأشار إلى الحالة المادية المتدهورة على ما يبدو للعديد من الهيئات التي تتجاوز نفقاتها إيراداتها (بما فيها مركز التجارة الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛ وقال إن هذا العجز الحاصل في العمليات يكون موضع تأنيب في بلده. وقال إنه ينبغي تسوية الميزانيات لتكون مطابقة للإيرادات المتاحة؛ وإذا كانت هذه الإيرادات غير كافية، ينبغي للهيئة المعنية أن تطلب موارد إضافية من المانحين أو تدبر هذه الموارد بالاقتصاد في الإنفاق.

١٢ - وتابع كلامه قائلا إن هناك مبادئ توجيهية قليلة بشأن استخدام الاستشاريين، وأن المبادئ الموجودة تطبق بشكل مناقض. ويجب توقيع عقد يحدد واجبات المتعاقدين ومسؤولياتهم قبل الشروع في العمل، كما يجب تقييم العمل قبل الدفع حتى لا تهدَر أموال الدول الأعضاء.

١٣ - وقال إن الولايات المتحدة تتفق مع توصية المجلس بأن يقوم مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بتوحيد الدليل المالي للأمم المتحدة مع مقاييس المحاسبة المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لمواطن التناقض في المعالجة الحسابية لمختلف مصادر التمويل وبأن يعيد النظر في أجزاء الدليل التي صارت متجاوزةً بسبب الابتكارات التكنولوجية.

١٤ - ولاحظ أن ٥٤ في المائة من الشركاء المنفذين في صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لم يقدموا تقاريرهم السردية النهائية في غضون الأجل المحدد. وقال إن وفده يواصل الدعوة من أجل تقييم البرامج في فترات محددة مع توحيد الشروط الرئيسية.

١٥ - وأعرب وفده عن تأييده لوضع استراتيجية لإدارة المخاطر والمحاسبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، غير أنه شكك في ضرورة وضع جداول زمنية محددة لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. وأضاف قائلا إنه ينبغي في أسرع وقت ممكن اتخاذ التدابير الموصى بها من أجل التقليل من احتمالات الخطأ والتزوير الموجودة حاليا في آليات تطبيق نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١٦ - ورحب بالتحسن الذي طرأ على المحكمتين الدوليتين لا سيما فيما يتعلق باتباع مراجعي الحسابات نهجا أكثر اتساقا مما كان معمولا به في العمليات السابقة لمراجعة الحسابات. وقال إن وفده يؤيد تماما التوصية بأن تنفذ المحكمتان استراتيجيتين لإتمام أعمالهما؛ وأن من الأساسي لهما أن تحددا أهدافا وجداول زمنية لإتمام ولايتيهما. وأيّد وفده أيضا توصيات المجلس المتعلقة بإصلاح نظام المعونة القضائية، وأعرب عن قلقه إزاء الزيادة الهائلة في تكاليف الدفاع في المحكمة الجنائية لرواندا وإزاء عدد المرات التي تغير فيها المحامون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدان الوفد مرة أخرى اقتسام الأتعاب، وحث المسجلين على حظر تلك الممارسة رسميا وطرد من يقوم بها، على غرار محكمة رواندا التي شرعت في ذلك. وختاما، ينبغي أن يكون للمحكمتين مراجعون للحسابات ومحققون في عين المكان على نحو ما طلبته الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

١٧ - وقال إن تقرير المجلس عن جامعة الأمم المتحدة (A/57/5، المجلد الرابع) ذكر أن مرتبات الباحثين لا ترد في مواجيز اعتمادات الميزانية والنفقات الإجمالية للمشاريع لعدم وجود أي سياسة لتخصيص موارد لتلك التكاليف. وقال إن وفده يود معرفة الطريقة التي ستحل بها هذه المسألة في المستقبل.

١٨ - وأضاف قائلا إن ثمة مجالا يثير القلق بشكل خاص يتمثل في الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع،

الذي لن يستطيع تمويل عجز آخر بالكامل من احتياطه التشغيلي نظرا لأن ميزانيته لعام ٢٠٠٢ كانت متوازنة تماما من حيث النفقات والإيرادات. وقد كانت اللجنة الاستشارية محقة في ملاحظتها بشأن ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء لخطوات من أجل ضمان استمرارية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن هي أرادت أن يستمر المكتب بصفته كيانا مستقلا.

١٩ - وقال إن وفده يود البقاء على علم بالتدابير المتخذة من أجل التخفيف من أثر إجراءات العملة المزدوجة التي يتبعها مركز التجارة الدولية وبالتقدم الذي يحرزه المركز في عملية الانتقال إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٢٠ - وفي ختام كلامه، أثنى على تفاني مراجعي الحسابات وموظفيهم وقال إنه يتوقع من مديري برامج المنظمة أن يأخذوا توصيات المجلس مأخذ الجد.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠.